واقع عمل المرأة الريفية في بعض المشاريع الصغيرة

(دراسة حالة محمية الفرنلق: المطعم البيئي، صالة بيع منتجات المحمية)

م. علي كاسر أحمد*

أ. د. إبراهيم حمدان صقر**

الملخص

هدف البحث إلى توصيف واقع عمل المرأة الريفية في بعض الأنشطة والمشاريع الصغيرة، وتم دراسة حالة محمية الفرنلق: المطعم البيئي، صالة بيع منتجات المحمية (محافظة اللاذقية). ولتحقيق أهداف البحث تم إعداد أكثر من استمارة استبيان وتحليل البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي Excel. شمل مجتمع البحث النساء الريفيات العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة عرض وبيع منتجات محمية الفرنلق، والنساء المنتجات اللواتي يسوِقنَ إنتاجهن من خلال المحمية لهذين المشروعين بشكل دائم وبشكل موسمي، (نحو 76 امرأة). وأشارت نتائج المسح الميداني إلى أن (53%) من المبحوثات تعملن في المنزل فقط، وذلك ضمن مشاريعهن الخاصة، وهذا ما يبرز الأهمية النسبية لمشاريع التصنيع المنزلي بالنسبة للنساء الريفيات في منطقة الدراسة. وقد تم التوصل إلى أن هذه المشاريع ساهمت في تحسين الظروف المعيشية لأسر النساء الريفيات، ليس فقط من خلال تأمين فرص عمل لهن ضمن المشاريع، بل

* مهندس في قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية-الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية-مركز بحوث اللاذقية-محطة بحوث سيانو.

** أستاذ، دكتور، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة تشرين.

لكونها تعتبر بمثابة قنوات تسويقية وتصريفية لمنتجات المرأة الريفية، مما مكن النساء الريفيات المنتجات من تسويق منتجاتهن وبأسعار جيدة.

تمَّ التوصية بضرورة قيام الجهات الحكومية بتوجيه المزيد من الدعم والاستثمارات للريف، وخاصةً فيما يتعلق بالمرأة الريفية وبرامج التصنيع المنزلي، حيث أثبتت هذه البرامج جدارتها لكونها الأكثر فعالية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية، والسعي إلى زيادة عدد صالات عرض منتجات المرأة الريفية، وذلك لإتاحة الفرصة لدخول المزيد من الريفيات إلى سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: المرأة الريفية، التصنيع المنزلي، المشاريع الصغيرة.

The Reality of Rural Women's Work in Some Small Projects: A Case Study of the Furnaleq Reserve, Environmental Restaurant, and Protected Products Sales Hall.

Ali Kaser Ahmad*
Dr. Ibrahim Hmdan Saker**

Summary

This study aimed to describe the reality of rural women's work in some small-scale activities and projects, and it focused on the case of the Furnaleq Reserve: the environmental restaurant and the protected products sales hall in Latakia Governorate. To achieve the research objectives, more than one questionnaire was prepared and the data was statistically analyzed using Excel software. The research community included rural women working in both the environmental restaurant and the protected products sales hall, as well as women who market their products through the reserve for these two projects on a permanent or seasonal basis (about 76 women). The field survey results indicated that (53%) of the respondents were only work at home within their own projects, highlighting the relative importance of home-based manufacturing

* Research research at the Department of Economic and Social Studies - General Authority for Scientific Agricultural Research - Lattakia Research Center - Sianow Research Station.
** Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Latakia, Syria.

projects for rural women in the study area. These projects have contributed to improving the living conditions of rural women's families, not only by providing job opportunities within the projects, but also by being marketing and selling channels for rural women's products, enabling them to market their products at good prices.

Recommendations were made to redirect more support and investments from government agencies to rural areas, especially with regard to rural women and home-based manufacturing programs, as these programs have proven their worth in improving the living standards of rural families. Also, the study recommended increasing the number of rural women's product display halls to provide the opportunity for more rural women to enter the labor market**.**

Keywords: Rural Women, home-based manufacturing, Small Projects.

المقدمة

يقوم البُنيان الحضاري لأي مجتمعٍ من المجتمعات على الجهد الإنساني الذي تتكاتف فيه جهود المرأة والرجل، بغرض الوصول إلى أعلى درجات الرُقي والتطور. وبما أنّ المرأة تُشَكِّل نصف المجتمع، ونظراً لأن مقدار ما تشارك به المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يُعدّ أحد معايير مستوى تقدم المجتمع وتطوره، وأحد مقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح الاهتمام بها، وإثبات دورها، وإزالة كل مظاهر التمييز ضدها، ومنع استضعافها، أمراً ضرورياً ومطلباً سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً (9). فعمل المرأة هو قيمة اقتصادية ومكانة اجتماعية، يؤكد ذاتها الإنسانية، وهو يدفع إلى تحريرها الاقتصادي واستقرارها النفسي، وإكسابها الثقة، ولهذا أهمية في تنمية المجتمع (8).

تساهم المرأة الريفية بشكل فعّال في العديد من الأنشطة الريفية، خاصةً فيما يتعلق بالجانب الزراعي، مع دورها الإنجابي ورعاية الأطفال، فهي مسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم، وإدارة شؤون المنزل. وفي الوقت نفسه، وإلى جانب دورها كأم وزوجة، تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل، بل وإن مهامها الإنتاجية الزراعية تفوق مهام الرجل عن طريق الأدوار التي تمارسها في مزرعة العائلة أو مزرعة الغير (13)، لذا فإنّ تنمية قدراتها سوف يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية هامة، مما يجعل منها الركيزة الأساس في مسيرة التنمية الريفية، وأحد العناصر المهمة في عمليات الإنتاج الزراعي (5).

وتُشَكِّل المرأة الريفية ما نسبته 24.5% من إجمالي عدد السكان في سورية، وهذا مؤشر واضح لحجم العمل الذي تقوم به في التنمية الزراعية. وتسعى الجهات المعنية بمختلف مستوياتها لتطوير واقع المرأة الريفية، وتحسين أوضاعها، وإعدادها، وتدريبها من خلال دورات عديدة ومتنوعة للإرشاد الزراعي والبيئي والاقتصاد المنزلي والتأهيل المهني (1). ولا بد من الإشارة إلى أنّ واقع المرأة الريفية السورية لا ينفصل عن الواقع العام للريف، مما يجعل الاهتمام بتنميتها منطلقاً لتنمية الريف، والأداة الفاعلة له، حيث يُشَكِّل اندماج المرأة في عملية التنمية الريفية شرطاً ضرورياً لاستمرارية هذه العملية (2). وعلى

الرغم من أهمية مُشاركة المرأة الريفية في الاقتصاد السوري بشكل عام، أو الريف بشكل خاص، إلا أنّها لاتزال تعاني العديد من العراقيل التي تحول دون مشاركتها الفاعلة ولعل أهم هذه العراقيل هي تلك المتعلقة بقضايا الاستثمار في تعلّم المرأة، وأثر الدين على الثقافة، وعلى سلوك ومشاركة المرأة، وقدرتها على العمل، إضافة إلى العنف الذي يُواجه المرأة، والتمييز في الأجور، ووضع الإنجاب...وغيرها من العوائق (15)، أضف لذلك بعض العوائق ذات الصلة بالسياسات التي تُهمل دور المرأة في العديد من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية وتحد من توسيع اتجاهاتها في التعليم والعمل والمشاركة، كما تبرز العوائق المرتبطة بالتشريعات التي تُظهِر تحيزاً تجاه المرأة، ولا تحمي مشاركتها على نحو فعال (17).

وفي إطار مشاريع تنمية المرأة الريفية في الجمهورية العربية السورية تمّ، وخلال عام 2017، الإقلاع بتنفيذ مشاريع تنمية المرأة الريفية التي تم إقرارها، في محافظة اللاذقية، نهاية عام 2016 (12)، وهي:

1- صالة عرض وبيع منتجات المرأة الريفية – حديقة مديرية الزراعة.
2- صالة عرض وبيع منتجات المرأة الريفية الخاصة بمحمية الفرنلق.
3- مطعم بيئي في حديقة مديرية الزراعة.
4- وحدة تصنيع ألبان وأجبان وكونسروة وصابون غار ونباتات طبية وعطرية في بللوران.

وقد افتُتِح المطعم البيئي في محافظة اللاذقية، في مديرية زراعة اللاذقية في 2017/11/6، وهو يتضمن منتجات غذائية صديقة للبيئة كالفطائر والمعجنات المصنوعة من قمح الوطن، وخضرواته، والتي تقدم ضمن أوعية فخارية صحية، إضافة إلى العصائر الطبيعية الطازجة، كعصائر الرمان والبرتقال والليمون... وغيرها. ويقدم المطعم البيئي وجباته الريفية الطبيعية المتنوعة من منتجات محمية الفرنلق، في تجربة هي الأولى من نوعها على مستوى القطر، ويهدف إلى تسويق المنتجات الطبيعية للمحمية التي تمثل نتاج ريف الساحل السوري، والتعريف بهذه المنتجات، وتشجيع تسويقها باعتبارها منتجات تراعي البيئة. ولا بد من الإشارة إلى أن المطعم البيئي، وصالة

بيع منتجات محمية الفرنلق، يُؤمّنان فرص عمل ل 16 شخصاً، بالإضافة إلى 60 أسرة مستفيدة من تسويق منتجاتها، يرافقهما وحدة تصنيع متعددة الأغراض في بللوران خاصة بمحمية الفرنللق، بالإضافة إلى صالة بيع وعرض منتجات المرأة الريفية حيث تعرض /75/ سيّدة منتجاتها في صالة عرض المرأة الريفية من دون أيّة ريعية.

كما تمّ خلال العام 2019 افتتاح ثلاثة أكشاك لبيع منتجات المرأة الريفية في مناطق جبلة والحفة والقرداحة، يتم في هذه المراكز تسويق منتجات أكثر من /300/ سيدة صاحبة مشروع صغير، بالإضافة لثلاث وحدات تصنيع، كالآتي (12):

1- وحدة تصنيع الألبان والأجبان والعصائر والكونسروة في قبو العوامية (جبلة).
2- وحدة تصنيع المقطرات والزهورات وزعتر المائدة في بسين (القرداحة).
3- وحدة تصنيع صابون الغار في الدالية (جبلة).

إنّ لمثل هذه المشاريع الصغيرة المعنية بالمرأة الريفية، دور واضح في المساهمة في تحقيق التنمية الريفية والزراعية، كما تساهم في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية، حيث أن الشواهد التاريخية تؤكد على أهمية المشاريع الصغيرة، كونها تُمثّل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة، وتُعد المحرك الأساسي لاقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تمكنت العديد من البلدان من النهوض باقتصاداتها بفعل هذه المشاريع. هذا ما أكدته دراسة (9) حيث أشارت إلى الدور المهم للمشروعات الصغيرة في استثمار قدرات الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي تعولها النساء، وذلك من خلال توفير وتسيير القروض الصغيرة لهذه الأسر، لتتمكن من إنشاء مشاريعها. وبهدف تنمية الدور الهام لهذا المشاريع فقد قدّمت (3) في دراستها عدّة توصيات ومقترحات من أجل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، وكان أهمها ضرورة وجود مرجعية واحدة "هيئة تنظيم" للإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنميتها، وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة لرعاية المشروعات ومساعدتها على التوسع، وربط الجانب الأكاديمي بالجانب التطبيقي، وإنشاء مراكز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعمل على تحفيز الشباب على إقامة مشروعاتهم، ووضع برامج تدريبية للقائمين على هذه المشروعات، ورفع مهاراتهم المختلفة في المجالات الإدارية والتسويقية،

والمساهمة في إيجاد قنوات توزيع لمنتجات تلك المشروعات، وتقديم الخطط والمشاريع التسويقية، وتشجيع الصادرات بالاشتراك بالمعارض المحلية والدولية.

مشكلة البحث، وأهميته:

تساهم المرأة الريفية في العملية التنموية الريفية بأجر وبدون أجر، إلا أنّ توصيف واقع عمل المرأة في الأنشطة ومشاركتها في البرامج والمشاريع التنموية، لم يُدْرَس بشكل كافٍ من حيث توصيف مجالات المساهمة وحصرها مع تبويب لأهم مبررات عمل المرأة في هذه الأنشطة ومعوقات العمل، فجاءت هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على هذه المساهمة وتوصيف واقع عمل المرأة في بعض الأنشطة والمشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة مع الوقوف على ذكر بعض الدوافع لتوجه المرأة نحو هذا العمل بغية الاستفادة منها في بناء خطط مستقبلية لمشاريع واعدة تكون أكثر تلبية وإشباعاً لهذه الدوافع. بالإضافة لتسمية أهم المعوقات التي تواجهها المرأة الريفية العاملة في هذه المشاريع بغية تذليلها أو على الأقل جعلها في حدها الأدنى.

وتأتي أهمية البحث الحالي في كونه قد يشكل نقطة انطلاق لدراسة أكثر تعمقاً وتفصيلاً تتناول الدوافع والعقبات الخاصة بعمل المرأة في هذه المشاريع وتجعل منها نقاط قوة يمكن توظيفها في تخطيط ورسم مشاريع صغيرة هادفة تساهم في تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية مما ينعكس إيجاباً على أسرتها ومحيطها العام.

أهداف البحث

تكمن أهمية هذا البحث في توصيف مساهمة المرأة في بعض المشاريع الريفية الصغيرة، وبالتالي بناء المجتمع الريفي وتحقيق التنمية الريفية، بالإضافة إلى حصولها على دخل يمكنّها اقتصادياً، ويساعدها في تحسين المستوى المعيشي لأسرتها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مكانة المرأة الاجتماعية من حيث نظرة الأسرة والمجتمع، وتقدير مساهمتها في نفقات الأسرة. وبالتالي سيتم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على دور كل من المطعم البيئي وصالة بيع منتجات محمية الفرنلق في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية، ومحاولة التعرف على مدى مساهمة مثل هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية.

ويمكن أن يستفيد من نتائج هذا البحث كل المهتمين بالتنمية الريفية، وتنمية وتمكين المرأة الريفية، ومديرية الزراعة والإصلاح الزراعي، والمجتمع المستهدف من هذه المشاريع، وإدارة هذه المشاريع، والطلاب والباحثين، والجهات ذات الصلة. ويرجع اختيار الباحث لهذا الموضوع كمجال للدراسة إلى نقاط عديدة، يمكن تلخيصها بالآتي:

إن هذا الموضوع يمثل إضافةً إلى الدراسات الأكاديمية التي تهتم بمواضيع النساء الريفيات، ولاسيما أنّ نسبة النساء الريفيات في سورية تصل إلى نحو نصف سكان الريف (12).

تأكيد أهمية المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، من خلال تأمين فرص عمل تناسبها، وذلك من أجل تمكينها اجتماعياً، ولتحصل على مقدار حقها من الاحترام في المجتمع.

وبناءً على ما سبق، فإن أهداف البحث تتجلى بالآتي:

الهدف العام: تسليط الضوء على أهم الأنشطة والمشاريع الصغيرة التي تقوم بها المرأة الريفية في منطقة الدراسة (واقع عمل المرأة في بعض الأنشطة والمشاريع الصغيرة)، وذلك من خلال إنجاز الأهداف الفرعية التالية:

- التوصيف الديمغرافي للمرأة الريفية العاملة في هذه الأنشطة (العمر، المستوى التعليمي، .....)
- تبويب لأهم دوافع عمل المرأة الريفية في منطقة الدراسة.
- تبويب لأهم معوقات عمل المرأة الريفية في منطقة الدراسة.

مواد البحث، وطرائقه

1- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث، ومعالجة مشكلته بصورة علميّة، وموضوعية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

2- مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم جمع هذه البيانات والمعلومات من مصدرين:

أ- مصادر أولية: تم الحصول عليها من خلال تصميم استبانة بحثية موجهة إلى النساء الريفيات العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة بيع منتجات محمية الفرنلق، وكذلك النساء المُنتجات اللواتي يسوقن إنتاجهنّ من خلال المطعم والصالة، ، وذلك عن طريق المقابلة الشخصية مع النساء موضوع البحث، وذلك لجمع بيانات حول المتغيرات التي تضمنها البحث، والمتعلقة بالدخل الذي تحققه المرأة الريفية من تسويق منتجاتها في صالة البيع والمطعم، ودور المشاريع الصغيرة في التنمية الزراعية والريفية، ومدى مساهمتها في تحسين واقع المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً.

ب-مصادر ثانوية: تم الحصول عليها من خلال الإحصائيات الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ومديرية الزراعة في محافظة اللاذقية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، إضافة إلى المراجع العلميّة والبحوث والدراسات المنشورة، والدراسات العلميّة غير المنشورة، ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3-أدوات البحث:

تم استخدام المسح الميداني كأهم وسيلة لتنفيذ البحث من خلال استخدام الإحصاء الوصفي في جمع وتحليل البيانات التي تم جمعها من النساء الريفيات العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة البيع، ومحمية الفرنلق، بالإضافة إلى النساء المنتجات اللواتي يسوِقن إنتاجهن من خلال المحمية، وطاقم الإدارة لكل من المطعم، والصالة، والمحمية حول موضوع البحث، وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج (Excel).

4- مجتمع البحث، وعينته:

يشمل مجتمع البحث النساء الريفيات العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة عرض وبيع منتجات محمية الفرنلق، والبالغ عددهن 16 امرأة، والأسر الريفية المتضمنة النساء المنتجات اللواتي يسوِقنَ إنتاجهن من خلال محمية الفرنلق لهذين المشروعين بشكل دائم وبشكل موسمي، والبالغ عددهن نحو 60 امرأة (من ضمنهن 20 امرأة تعمل في وحدات التصنيع في محمية الفرنلق)، حيث تم أخذ كل هؤلاء النساء كعينة للدراسة، أي أن عينة البحث تبلغ 76 امرأة.

النتائج والمناقشة

المحور الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

1- 1. العمر.

يعتبر العمر من العوامل الشخصية الهامة التي برزت في العديد من الدراسات كإحدى العوامل المؤثرة على دور المرأة في مختلف الأنشطة الزراعية والإنتاجية (9)، ولحساب قيم هذا المتغير استُخْدِمَ عدد السنوات الممثلة لسن المبحوثة كمؤشر رقمي لعمرها حيث تراوح المدى الفعلي لأفراد العينة ما بين 19 -66 سنة، وبمتوسط قدره 44.2 سنة، كما تم تقسيم المدى إلى ثلاث فئات، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول(1). توزع عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية.

الفئة العمرية (سنة)	التكرار (n)	النسبة(%)
34-19	27	35.53
50-35	35	46.05
66-51	14	18.42
المجموع	76	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

يُلاحظ من الجدول(1). أن نحو 46% من النساء الريفيات في العينة المدروسة كُن من الفئة العمرية (35–50 سنة)، وقد حازت هذه الفئة على النسبة الأعلى بين الفئات العمرية، وهي الشريحة الواعية المعطاءة القادرة على تحديد ما تريد بدقة، وهي التي يمكن التوجه إليها عند طرح الأفكار والمشاريع التنموية الهادفة لأنها الأقدر على تبني هذه الأفكار وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة. بينما كانت نسبة النساء الريفيات في الفئة العمرية (51–66 سنة) نحو 18.5%، وهي النسبة الأقل بين الفئات العمرية، ومن الطبيعي أن تكون هذه النسبة الأقل على اعتبار أن سنوات العطاء لدى الغالبية من النسوة في هذه الشريحة قد اضمحلت ولم يبقى لديها الكثير لتقدمه. وعموماً، فقد بلغت نسبة النساء الريفيات التي تتراوح أعمارهن ما بين (19–50) سنة نحو 81% من إجمالي العينة المدروسة.

1– 2. المستوى التعليمي.

يعتبر المستوى التعليمي صفة شخصية، ويشير إلى ما وصل إليه الفرد من تعليم مدرسي، وهو يؤثر في معرفة وإدراك وتقدير الفرد لكثير من الأمور الحياتية (7). وفي هذه الدراسة تم تقسيم المستوى التعليمي للمبحوثات إلى ست مراحل تعليمية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2).

الجدول(2). توزع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار(n)	النسبة(%)
أمية	0	0.00
تقرأ وتكتب	5	6.58
تعليم أساسي	34	44.74
تعليم ثانوي	28	36.84
معهد	6	7.89
تعليم جامعي	3	3.95
المجموع	76	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

يبين الجدول (2) أن النسبة العظمى من النساء أتممن التعليم الأساسي بنسبة هي الأعلى، وتبلغ 44.74%، بينما بلغت نسبة النساء اللواتي حصلن على الشهادة الثانوية 36.84، في حين انعدمت نسبة الأمية في عينة الدراسة، ويعود ذلك إلى الجهود الحكومية التي بذلت لمحو الأمية في الريف السوري.

لكن وبشكل عام قد تكون عادات وتقاليد المنطقة هي التي تحد من إتمام الفتيات للتحصيل الدراسي هي السبب في ارتفاع هذه النسبة، أياً يكن، يجب الاستفادة من هذه الشريحة التعليمية في مستويات العمل وتخطيط مشاريع خاصة بالمرأة وتتناسب مع المستوى التعليمي لهذا الشريحة حتى يتم الحصول على نتائج أكثر فعالية وجدوى فيما يتعلق بالنهوض بالمستوى المعيشي لهن.

1- 3. الحالة الاجتماعية.

تعتبر الحالة الاجتماعية من بين أهم العوامل الشخصية التي تلعب دوراً رئيساً، في عمل المرأة خارج المنزل. وقد تم تقسيم الحالة العائلية في عينة الدراسة إلى4 فئات، هي عازبة، ومتزوجة، وأرملة، ومطلقة. والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول(3). توزع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	التكرار(n)	النسبة(%)
عازبة	26	34.21
متزوجة	36	47.37
أرملة	8	10.53
مطلقة	6	7.89
المجموع	76	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

يتضح من الجدول(3) أن النسبة العظمى (47.37%) من النساء في عينة الدراسة، هن متزوجات، بينما بلغت نسبة النساء المطلقات نحو (7.89%)، وتعود

الزيادة في نسبة النساء العاملات المتزوجات، إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ومحاولة المرأة مساندة الزوج لتلبية متطلبات الأسرة وإشباع رغباتها إلى الحد الأدنى.

1- 4. حجم الأسرة.

قيس هذا المتغير على أساس عدد أفراد الأسرة الذين يقيمون مع المبحوثة بشكل دائم، وبالتالي يعتمدون على نفس الموارد. وقد تراوح المدى الفعلي لعدد أفراد الأسرة ما بين 2-10 فرد، وبمتوسط 6 فرد، وتم تقسيم المبحوثات تبعاً لحجم الأسرة إلى أربع فئات متدرجة تصاعدياً، كما هو موضح بالجدول رقم (4).

الجدول(4). توزع عينة الدراسة وفقاً لحجم الأسرة.

الفئات	التكرار(n)	النسبة (%)
أسرة صغيرة (2-4 أفراد)	25	32.90
أسرة متوسطة (5-7 أفراد)	45	59.21
أسرة كبيرة (8-10 أفراد)	6	7.89
المجموع	76	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

من الجدول(4) نجد أن فئة المبحوثات ذوات الأسرة متوسطة الحجم (5-7) هي الفئة الأكبر (59.21)، تليها الأسر صغيرة الحجم (32.9%). قد يكون الطابع المميز لمنطقة الدراسة من حيث التركيبة الأسرية هو الأسرة المتوسطة الحجم، وبالتالي من الطبيعي أن تكون النسوة اللواتي ينتمين لأسرة متوسطة هن الأكثر توجهاً للعمل.

المحور الثاني: معطيات خاصة بالعمل:

2-1. الوضع المهني.

تم تقسيم المبحوثات تبعاً لهذا المتغير إلى أربع فئات، وهي موظفة، متقاعدة، مستقيلة، غير موظفة. وقد كانت غالبية النساء في عينة الدراسة غير موظفات،

حيث بلغت نسبتهن 73.68%، بينما بلغت نسبة الموظفات اللواتي ما زلن على رأس عملهن 19.74%، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5).

الجدول(5). توزع عينة الدراسة وفقاً للوضع المهني.

الوضع المهني	التكرار(n)	النسبة (%)
موظفة على رأس عملها	15	19.74
موظفة متقاعدة	5	6.58
موظفة مستقيلة	0	0.00
غير موظفة	56	73.68
المجموع	76	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

ولا بد من الإشارة إلى أن النسبة العظمى من النساء غير موظفات ويعود لعدة أسباب، أهمها أن شرط العمل ضمن المطعم والصالة والمحمية، أن تكون العاملة غير موظفة بالدولة (وذلك لحاجة هذا المشاريع لساعات عمل أكبر غير متاح لدى المرأة الموظفة)، أما فيما يتعلق بالنساء الموظفات على رأس عملهن يحق لهن أن يكن موظفات بالدولة، كونهن يسوقن إنتاجهن من خلال المحمية، ولا يعملن ضمن وحدات التصنيع الخاصة بها، بينما نسبة النساء المستقيلات كانت معدومة، نظراً لعدم تحقيقهن لشروط تقديم الاستقالة من جهة، ومن جهة أخرى رغبة العديد منهن بالاستمرار بالوظيفة حتى سن التقاعد، وذلك للحصول على راتب تقاعدي.

2- 2. مكان العمل.

تم تقسيم المبحوثات تبعاً لهذا المتغير إلى أربع فئات، وهي العاملات في المطعم البيئي، وصالة البيع التابعة للمحمية، ووحدات التصنيع في محمية الفرنلق، والمنزل، حيث يقمن بتسويق جزء من منتجاتهن من خلال المحمية. والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول(6). توزع عينة الدراسة وفقاً لمكان العمل.

مكان العمل	التكرار(n)	النسبة (%)
المطعم البيئي	10	13.16
صالة البيع	6	7.89
وحدات التصنيع بالمحمية والمنزل معاً	20	26.32
المنزل فقط	40	52.63
المجموع	76	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

يلاحظ من الجدول(6) أن النسبة الأكبر من المبحوثات تعمل في المنزل فقط، وتقوم بتسويق جزء من منتجاتها من خلال المحمية، وقد بلغت نسبتهن 52.63%، تليها العاملات في وحدات التصنيع (26.32%) إلى جانب عملها في المنزل فقط، ومن ثم العاملات في كل من المطعم (13.16%) والصالة (9.89%) على التوالي.

قد يبرر سبب عمل 20 سيدة من النساء الـ 60 في وحدات التصنيع في المحمية عبر تحقق فائدة مزدوجة من خلال تحقيق دخل إضافي من عملها هناك، وأيضاً من خلال سهولة تصريف منتجاتها المصنعة منزلياً، وقد يكون هناك فائدة أخرى غير هذا وذاك وهي قدرتها على اكتساب مهارة العمل والدقة والسرعة في الإيجاز.

2- 3. طبيعة العمل والدخل المحقق منه:

تم تقسيم المبحوثات وفقاً لهذا المتغير، بغية التعرّف على نوعية العمل الذي يقمن به، ومقدار الدخل الشهري المحقق منه، حيث تم تبيان طبيعة عمل، ودخل كل من النساء العاملات في المطعم البيئي، وصالة البيع، ومحمية الفرنلق على حدة، بالإضافة إلى النساء العاملات في المنزل بمشاريعهن الخاصة، واللواتي يسوقن إنتاجهن من خلال المشاريع الثلاث سابقة الذكر.

الجدول(7). توزع عاملات المطعم البيئي وفقاً لنوع العمل، ومقدار الدخل المحقق منه شهرياً.

نوع العمل	العدد (n)	الدخل الشهري (ألف ل.س/شخص)
محاسبة	1	150
عاملة صاج	1	150
عاملة تنور	1	150
عاملة مطبخ	2	125
مشرفة صالة	1	125
عاملة صالة	4	100
المجموع	**10**	**1225**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة المطعم البيئي،2022.

يبين الجدول (7) أن الدخل الشهري للعاملات في المطعم البيئي يتراوح بين 100–150 ألف ل.س، وبمتوسط حسابي قدره 122.5 ألف ل.س، وأعلى دخل شهري (150 ألف ل.س) كان من نصيب المحاسبة، وعاملات الصاج والتنور، ويعود ذلك نتيجةً للحجم الكبير من المسؤوليات الملقاة على عاتقهن، بينما أقل دخل كانت تحصل عليه عاملات الصالة، نظراً لكونهن الأكثر عدداً، حيث يتم تقسيم المهام فيما بينهن. وعموماً، فإن مجموع المبالغ النقدية التي تُفع شهرياً للعاملات في المطعم البيئي تبلغ 1225 ألف ل.س.

الجدول(8). توزع عاملات صالة البيع وفقاً لنوع العمل، ومقدار الدخل المحقق منه شهرياً.

نوع العمل	العدد (n)	الدخل الشهري (ألف ل.س/شخص)
محاسبة	1	150
مسؤولة جرد ومشتريات	1	150
مساعدة محاسبة	1	125
عاملة صالة	3	100
المجموع	**6**	**725**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة صالة البيع،2022.

يلاحظ من الجدول (8) أن الدخل الشهري للعاملات في صالة البيع يتراوح بين 100–150 ألف ل.س، وبمتوسط حسابي قدره 120.8 ألف ل.س، وأعلى دخل شهري (150 ألف ل.س) كان من نصيب المحاسبة، ومسؤولة الجرد والمبيعات، (الأمر المشابه لحالة المطعم البيئي)، يمكن التفسير بتشابه المهام للعاملات في كل من المطعم البيئي وصالة البيع. وقد بلغ مجموع المبالغ النقدية المدفوعة شهرياً للعاملات في صالة البيع 725 ألف ل.س.

أما الجدول رقم (9) فيبين نوع العمل الذي تقوم به عاملات محمية الفرنلق، والدخل الشهري لكل منهن.

الجدول(9). توزع عاملات محمية الفرنلق وفقاً لنوع العمل، ومقدار الدخل المحقق منه شهرياً.

نوع العمل	العدد (n)	متوسط الدخل الشهري (ألف ل.س/شخص)
تصنيع الألبان ومشتقاتها	4	140
تصنيع الصابون والشامبو	4	130
تعبئة وتغليف وتصنيع الكونسروة	3	125
تصنيع زعتر المائدة	3	115
تعبئة وتغليف الزهورات	3	110
تقطير	3	100
المجموع	**20**	**2430**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة النساء العاملات في محمية الفرنلق،2022.

يوضح الجدول (9) أيضاً عدد وأنواع وحدات التصنيع في محمية الفرنلق، وكيفية توزع العاملات على هذه الوحدات بالتساوي تقريباً، حيث يبلغ عدد العاملات الكلي 20 سيدة، مع قابلية زيادة عدد العاملات في أي من الوحدات السابقة، عند الحاجة، وبحسب الطلبيات. وتتراوح الأجور الشهرية للعاملات من 100 ألف ل.س كدخل ثابت وحد أدنى، ووصولاً إلى 150 ألف ل.س كحد أعظمي للدخل الشهري، بحسب وحدة التصنيع التي تعمل بها، وبمتوسط دخل شهري وقدره 120 ألف ل.س. ويتناسب دخل العاملة طرداً مع ما تنتجه (من حيث عدد الوحدات التي تقوم بتصنيعها أو تغليفها)، حيث يزداد دخلها بازدياد إنتاجها، وينقص بنقصانه، وذلك ضمن الحد الأدنى والأعلى المذكور

سابقاً، مع إمكانية حصول العاملة على مكافئة مالية نتيجةً لساعات عمل إضافية. كما يلاحظ من الجدول (9) أن أعلى دخل تحصل عليه العاملات هو في وحدة تصنيع الألبان ومشتقاتها (140 ألف ل.س بالمتوسط)، وذلك نتيجة للحجم الكبير من الطلبات على الألبان ومشتقاتها، مما يدفع العاملات في هذه الوحدة إلى بذل مجهود مضاعف، والعمل لساعات إضافية لإنتاج الكمية المطلوبة، وبالتالي حصولهن على مكافئات وحوافز، لقاء مجهودهن الإضافي. هنا ممكن التركيز على الوحدة الأكثر إنتاجاً وتعزيزها ودعمها وكذلك على الوحدات ذات الإنتاج المميز (التقطير أو تصنيع زعتر المائدة) لأهميتها التسويقية وكونها سلع نادرة في السوق ممكن أن تحقق انتشار أوسع وميزة تنافسية عند التركيز على دعمها بهدف زيادة إقبال النساء على العمل بها.

بينما الجدول رقم (10) فيبين توزع النساء العاملات في المنزل، تبعاً لنوع المنتجات التي تسوقنها.

الجدول(10). توزع النساء العاملات في المنزل بمشاريعهن الخاصة واللواتي يسوقن انتاجهن من خلال محمية الفرنلق، وفقاً لنوع المنتجات التي يسوقنها.

نوع المنتجات		العدد (n)	النسبة المئوية (%)
انتاج نباتي	الزهورات بأنواعها	9	15
	الخضروات (بندورة، فليفلة... وغيرها)	8	13.3
	زيت الزيتون	8	13.3
	الزيتون والعطون	5	8.3
	الفطر	4	6.7
	ورق الغار	4	6.7
	الزعتر	3	5
انتاج حيواني	الحليب	15	25
	العسل	2	3.3
صناعات يدوية	الفخار	1	1.7
	سلال القش	1	1.7
المجموع		**60**	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة النساء المنتجات اللواتي يسوقن انتاجهن من خلال محمية الفرنلق،2022.

يوضح الجدول (10) أن عدد النساء اللواتي يسوقن انتاجهن من خلال المحمية 60 امرأة، وبالتالي هناك 60 أسرة مستفيدة من عملية التسويق هذه، مما يمكن هذه الأسر من تحقيق دخل إضافي، يساعدها على تحسين الوضع المعيشي،

ويلاحظ من الجدول (10) أيضاً أن أكثر المنتجات تسويقاً هو الحليب، حيث تقوم 15 امرأة بتسويقه وبنسبة 25% من إجمالي النساء المسوقات، أما الزهورات بأنواعها فقد جاءت في المرتبة الثانية 15%، الخضراوات، وزيت الزيتون في المرتبة الثالثة بنسبة 13.3%، أما الزيتون والعطون فقد جاء في المرتبة الرابعة 8.3%. وبشكل عام تحتل المنتجات النباتية بأنواعها نسبة (68.3%)، تليها المنتجات الحيوانية (28.3%)، تليها الصناعات اليدوية (3.4%).

لوحظ تراجع صناعة وبالتالي تسويق كل من الفخار وسلاسل القش حيث كانت امرأة واحدة فقط تعمل في كل من الحرفتين، وهذا مؤشر سلبي فيما يتعلق بتراجع هذا الموروث الثقافي وضرورة الانتباه إلى إعادة إحيائه وتشجيع عودته من خلال المحمية.

المحور الثالث: دوافع العمل، الأثار الاجتماعية، الدورات التي تم الخضوع لها.

3- 1. دوافع العمل.

تم تقسيم المبحوثات وفقاً لهذا المتغير، بغية التعرّف على الدوافع الكامنة وراء رغبة النساء بالقيام بالعمل في كل من المطعم البيئي، وصالة البيع، ومحمية الفرنلق على حدى، بالإضافة إلى النساء العاملات في المنزل بمشاريعهن الخاصة، واللواتي يسوقن إنتاجهن من خلال المشاريع الثلاث سابقة الذكر(الجدول 11).

الجدول(11). دوافع العمل في المطعم البيئي.

الدوافع	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
دخل مكمل للدخل الرئيس	6	60
دخل رئيس (إعالة الأسرة)	3	30
الاستقلالية المادية	1	10
المجموع	**10**	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة المطعم البيئي،2022.

يبين الجدول (11) أن دافع العمل الرئيس ل 60% من العاملات في المطعم البيئي هو اعتبار الدخل المحقق منه يعتبر بمثابة دخل مكمل للدخل الرئيس، مما يساعد في تغطية نفقات المعيشة اليومية، في حين امرأة واحدة فقط كانت تعمل بدافع الاستقلال المادي.

الجدول(12). دوافع العمل في صالة البيع.

الدوافع	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
دخل مكمل للدخل الرئيس	3	50
دخل رئيس (إعالة الأسرة)	2	33.3
الاستقلالية المادية	1	16.7
المجموع	**6**	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة صالة البيع،2022.

الجدول(13). دوافع العمل في محمية الفرنلق.

الدوافع	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
دخل مكمل للدخل الرئيس	10	50
دخل رئيس (إعالة الأسرة)	7	35
الاستقلالية المادية	3	15
المجموع	**20**	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة النساء العاملات في محمية الفرنلق،2022.

كما يوضح كل من الجدول (12) والجدول (13) أن الدافع الرئيس وراء العمل بكل من صالة البيع ووحدات التصنيع في محمية الفرنلق، هو أن الدخل المتحصل منه، يعتبر بمثابة دخل مكمّل للدخل الرئيس (50%).

الجدول(14). دوافع العمل في المنزل وتسويق المنتجات من خلال محمية الفرنلق.

الدوافع	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
دخل رئيس (لإعالة الأسرة)	25	62.5
دخل مكمل للدخل الرئيس	15	37.5
الاستقلالية المادية	0	0
المجموع	**40**	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات استمارة النساء المنتجات اللواتي يسوقن انتاجهن من خلال محمية الفرنلق،2022.

بينما يلاحظ من الجدول (14) أن أحد أهم الأسباب الكامنة وراء قيام النساء الريفيات بالعمل في المنزل وتسويق منتجاتهن من خلال محمية الفرنلق، كونه يمثل الدخل الرئيس، الذي يساهم في تغطية نفقات المعيشية.

من الجداول السابقة (12، 13، 14) يلاحظ أن أهم دافع للعمل هو تحسين مستوى معيشة الأسرة سواء كان هذا العمل مصدر دخل رئيس أو كان مكملاً للدخل الرئيسي. أما موضوع تحقيق الاستقلالية المادية لم يكن هدفاً هاماً لدى غالبية النسوة حيث برز هذا الدافع لدى قليل جداً من هؤلاء النسوة.

3- 2. الأثار الاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة.

تم تقسيم المبحوثات وفقاً لهذا المتغير، بغية التعرف على الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة، والجدول رقم (15) يبين ذلك.

الجدول (15) الأثار الاجتماعية المترتبة على عمل المرأة.

العبارة	التكرار	النسبة
تعزيز الثقة بالنفس	65	85.5
الاستقرار المادي للأسرة	60	78.9
كسب احترام المجتمع	52	68.4
التأثير السلبي على تربية الأولاد	50	65.8

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022، (المجموع لا يساوي 100% لإمكانية اختيار أكثر من إجابة).

ويلاحظ من الجدول (15) أن الدخل المحقق من عمل المرأة يساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بالنفس بالدرجة الأولى، وتحقيق الاستقرار المادي لأسرهن، ولكنه سلاح ذو حدين كونه يؤثر بشكل سلبي على الدور الذي تقوم به المرأة في رعاية أطفالها، وقيامها بواجباتها المنزلية، وعلى الرغم من ذلك فإن مساعدة المرأة لزوجها في تأمين الدخل لإعالة الأسرة دفع المجتمع المحيط بهن إلى احترامهن، مما اكسبهن الثقة بالنفس، واحسسهن بأنهن أعضاء فاعلات في المجتمع.

4- 3. أهم الدورات التي خضعت لها النساء الريفيات.

تخضع العديد من النساء الريفيات إلى العديد من الدورات التدريبة الخاصة بالمرأة الريفية (تنفذ من قبل الوحدات الارشادية الموجودة في منطقة الدراسة)، وذلك لمساعدتها في الدخول بسوق العمل، سواء العمل بأجر، أو البدء بمشروعها الخاص، لتتمكن من تحقيق دخل يساعدها واسرتها على تحسين الوضع المعيشي، ويبين الجدول رقم (16) أهم الدورات التدريبية التي خضعت لها النساء موضوع الدراسة.

الجدول (16) أهم الدورات التي خضعت لها النساء الريفيات.

اسم الدورة	التكرار (n)	النسبة (%)
تصنيع ألبان ومشتقاتها	20	33.3
تصنيع الصابون والشامبو	15	25
تصنيع الفش	15	25
تصنيع الفخار	3	5
زراعة الفطر	4	6.7
تربية نحل العسل	3	5
المجموع	**60**	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

ويلاحظ من الجدول (16)، أن أكثر الدورات التي ضمت متدربات هي دورة تصنيع الألبان ومشتقاتها بنسبة (33.3%)، وذلك كونه يتوفر سوق جيد لمنتجات الألبان، حيث الطلب عليها مرتفع، وتليها كلٌّ من دورتي تصنيع الصابون والشامبو، وتصنيع قصب

(25%). وتجدر الإشارة إلى أن النساء العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة البيع، لم يخضعن لأية دورة تدريبة.

المحور الرابع: المشكلات التي تواجه النساء العاملات خارج المنزل، والحلول المقترحة.

تواجه النساء الريفيات العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة البيع ومحمية الفرنلق، بعض المشكلات، والجدول رقم (17) يوضح ذلك.

الجدول رقم (17). المشكلات التي تواجه النساء العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة البيع ومحمية الفرنلق.

المشكلة	التكرار (n)	النسبة (%)
عدم توفر وسيلة نقل خاصة بنقل العاملات	26	72.2
انخفاض الأجور	8	22.2
عدم مرونة ساعات العمل	2	5.6
المجموع	36	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

ويبين الجدول (17) أن عدم توفر وسيلة نقل خاصة بنقل العاملات من وإلى مكان العمل، تصدّرت أهم المشكلات التي تواجهها المبحوثات بنسبة بلغت نحو (72.2%)، الأمر الذي يدفعهن إلى استخدام وسائط النقل العامة، مما ولّد مشكلة لهن نتيجة تحملهن لمصاريف النقل المرتفعة نسبيّاً، بالإضافة إلى قلّة توفرها، وتليها مشكلة انخفاض الأجور مقارنةً بالمصاريف المعيشية التي استحوذت على النسبة (22.2%)، وبينما عدم مرونة ساعات العمل استحوذت على النسبة الأقل (5.6%) من آراء المبحوثات.

تسعى إدارة كل من المطعم والصالة والمحمية لوضع الحلول المناسبة لحل بعض المشكلات التي تعاني منها النساء موضع الدراسة ولكن آراء المبحوثات متفاوتة تجاه الحلول المقترحة، والجدول رقم (18) يبين ذلك.

الجدول رقم (18). أهم الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجهها النساء العاملات في كل من المطعم البيئي وصالة البيع ومحمية الفرنلق.

الحل	التكرار (n)	النسبة (%)
توفير وسيلة نقل خاصة بالعمال	18	50
تحسين الأجور بما يتناسب مع مصاريف الحياة اليومية	12	33.3
اتباع نظام الورديات (ورديتين على الأقل)	6	16.7
المجموع	36	**100**

المصدر: نتائج تحليل بيانات العينة للاستقصاء الميداني،2022.

ويلاحظ من الجدول (18)، أن 50% من العاملات اقترحوا ضرورة توفير وسيلة خاصة بنقل العمال من وإلى مكان العمل على نفقة الإدارة، في حال توفر الإمكانية، أو على الأقل توفير وسيلة نقل بأجور منخفضة نسبيّاً، و33.3% اقترحوا تحسين الأجور بما يتناسب مع مصاريف الحياة اليومية، بينما 16.7% قدمن اقتراح بضرورة اتباع نظام الورديات، لجعل ساعات العمل أكثر مرونة.

على سبيل الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المشكلات، فقد أظهرت نتائج (11) أن المرأة صاحبة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقها، كما أنّها تعاني كثيراً من السلوكيات السلبية التي تخرج من أفراد المجتمع. بالمقابل وجدت (6) أن أهم المعوقات التي تحد من مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية، وجاء في مقدمتها المشكلات التسويقية والإدارية الخاصة بالمشروعات الصغيرة، ومن ثم انخفاض المستوى التعليمي للمرأة، تلتها القيم والعادات التي تشجع على تبعية المرأة للرجل وعدم تشجيع أهل القرية على عمل المرأة، بالإضافة إلى عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية وواجباتها العملية.

بشكل عام، وحول أهم المعوقات التي تواجه المرأة السورية، فقد بينت (10) أنّ أهم عائق لعملية تمكين المرأة هو الفهم الخاطئ لهذا المفهوم، والتقييد الأعمى بالموروثات، مما جعل سورية، بالرغم من توقيعها على اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، تتحفظ على كثير من البنود القريبة من المعتقدات الثقافية والفلسفية والدينية، مما يُفرغ هذا المفهوم من محتواه، ويحافظ على الشكل الذي يُقَولِب المرأة، ويجعلها خاضعة لسيطرة الرجل وتحكّمه بها، حيث لا تزال مشاركة المرأة السورية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضعيفة جداً مقارنة مع إجراءات التمكين التي اتبعتها الحكومة السورية، وهذا يدل –بحسب الباحثة– على ضعف مستوى هذه الإجراءات، وعدم انتشارها عملياً، واقتصارها فقط ضمن اللجان والورش، التي لا تحتوي إلّا على عدد قليلٍ من المهتمّين فقط.

أمَّا عربياً فقد أشار (16) إلى العديد من الصعوبات التي تواجه النساء صاحبات المشاريع في الأردن، وكان من أهم هذه الصعوبات، ضعف إمكانية الوصول إلى التمويل الذي يمكّنها من فتح مشروعها، وقلة الكفاءة في إدارة المشروع، وضعف التوجيه الناجح، بالإضافة إلى صعوبة تحقيق التوازن بين الأدوار المتعددة للمرأة، وكذلك الإجراءات المعقدة التي تعترض صاحبة العمل لتسجيل مشروعها.

الاستنتاجات:

1- أشار المسح الميداني إلى ان (46%) من المبحوثات هن من الفئة العمرية 35-50 سنة، حيث تمثل هذه الفئة الشريحة المعطاءة الواعية القادرة على تحديد ما تريد بدقة، لذا يجب التوجه إليها عند طرح الأفكار والمشاريع التنموية الهادفة، باعتبارها الأقدر على تبني الأفكار، وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

2- تبين من نتائج الاستقصاء الميداني أن (45%) من المبحوثات أتممن مرحلة التعليم الأساسي بنسبة هي الأعلى، وقد يعود ذلك، نتيجةً للعادات والتقاليد السائدة في المنطقة، والتي ممكن أن تحد من إتمام الفتيات للتحصيل الدراسي، وأياً يكن، فيجب الاستفادة من هذه الشريحة التعليمية في تحديد مستويات العمل وتخطيط مشاريع خاصة بالمرأة تتناسب مع هذه الشريحة، وذلك لضمان الاستفادة المثلى منها في سوق العمل، ولتحقيق نتائج أكثر فعالية وجدوى فيما يتعلق بالنهوض بالمستوى المعيشي لأسرهن.

3- لوحظ أن أكثر من نصف النساء في عينة الدراسة تعملن في المنزل فقط، وذلك ضمن مشاريعهن الخاصة، وهذا ما يبرز الأهمية النسبية لمشاريع التصنيع المنزلي بالنسبة للنساء الريفيات في منطقة الدراسة، حيث تساهم هذه المشاريع في تحسين مستوى معيشة الأسرة سواء كان هذا العمل مصدر دخل رئيس أو كان مكملاً للدخل الرئيسي.

4- اعتماداً على نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة تبين وجود قصور في الدورات التدريبية المرتبطة ببعض الصناعات التقليدية القديمة كصناعة الفخار، والتي لم

تلقى الاهتمام الكافي من قبل المتدربات، على الرغم من الأهمية التراثية لهذه الصناعة في منطقة الدراسة.

5- إن لمشاريع مثل المطعم البيئي، وصالة البيع التابعة لمحمية الفرنلق، ومحمية الفرنلق دور بارز في دعم الاقتصاد المحلي، وتحسين الظروف المعيشية لأسر النساء العاملات فيها، بالإضافة إلى النساء اللواتي يسوقن إنتاجهن من خلالها، حيث ساهمت هذه المشاريع في تأمين فرص عمل للنساء الريفيات، إضافةً إلى فتح قنوات تسويقية لمنتجات المرأة الريفية، مماساهم في التعريف بهذه المنتجات، والترويج لها، وتحسين تصريفها بأسعار مناسبة.

التوصيات

1- يتطلب من الجهات المعنية بتطوير المشاريع التنموية الريفية القيام بالدراسات والاستطلاعات المناسبة والمتعلقة بالشريحة العمرية والمستوى التعليمي للمجتمع المستهدف من المشروع، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين التواصل والتفاعل مع هذه الشريحة، والتركيز على احتياجاتها، لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة من المشروع.

2- ضرورة قيام الجهات الحكومية بتوجيه المزيد من الدعم والاستثمار للريف، وخاصةً فيما يتعلق بالمرأة الريفية، وبرامج التصنيع المنزلي، سواء التصنيع الغذائي أو الحرف اليدوية، حيث أثبتت هذه البرامج جدارتها لكونها الأكثر فعالية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية.

3- السعي لزيادة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب أيدي عاملة من النساء، والعمل على زيادة عدد صالات العرض لمنتجات المرأة الريفية، والتي تمثل قنوات التصريف والترويج لهذه المنتجات، وذلك لزيادة إمكانية دخول المزيد من الريفيات إلى سوق العمل.

4- ضرورة تعميم فكرة المطعم البيئي في كافة المحافظات السورية، كونها تجربة أثبتت جدارتها في تسليط الضوء على المنتجات الريفية الصحية، وتأمين فرص عمل لعدد لا يستهان به من الأيدي العاملة، مما يساهم في تخفيف حدّة البطالة.

المراجع المعتمدة في إعداد البحث:

أ- باللغة العربية:

1- بكور، سعاد (2010)- **دور المرأة الريفية في عملية التنمية والإنتاج**، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.

2- تميم، ختام (2007)- **تجربة الجمهورية العربية السورية في مكافحة الفقر**، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، سورية.

3- حرب، بيان (2006)- **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد **(22)**، العدد **(2)**.

4- حسن، نجوى قصاب (1998)- **الأمن الغذائي والمرأة الريفية، نتائج مسوح عينات من الاسر الريفية في ريف بعض المحافظات السورية.**

5- حوسو، عصمت (2007)- **دور المناهج في تمكين المرأة، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية**، مجلة علمية محكمة تصدر سنوياً من مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، العدد **الأول**، سبتمبر 2007.

6- خليفة، أيمان عبد السلام محمود (2020)- **المشروعات الصغيرة كآلية لتمكين المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً في النطاقات الجغرافية المختلفة**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (11)، العدد (12).

7- شيخ، درويش جمعة (1996)- **دراسة بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتبني أسلوب الزراعة المحمية بين زراع منطقة الشريط الساحلي في الجمهورية العربية السورية**. رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين الشمس، جمهورية مصر العربية.

8- غانم، سمية اليونس (1998)- **توعية المرأة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية – قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة**، جمعية تنظيم الأسرة السورية، دليل الرائدة الريفية.

9- كمال الدين، كنان (2008)- **دور المرأة في التنمية الريفية في ريف محافظة درعا**. رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سورية.

10- هديوة، ندى (2006)- **تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، الواقع والآفاق**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد **(28)**، العدد **(2)**.

11- الوليدات، عريب عبد الرحمن والخاروف، أمل محمد علي (2019)- **دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا خلال الفترة 2010-2014**، مجلة دراسات، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد **(46)**، العدد **(1)**.

12- مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية (2019)- بيانات منشورة، دائرة المرأة الريفية، اللاذقية.

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2004)- **الدورة التدريبية الإقليمية حول تخطيط وإدارة المشاريع الإنتاجية الصغيرة حسب النوع الاجتماعي في الوطن العربي**. تونس، الجمهورية التونسية، جامعة الدول العربية.

ب-باللغة الأجنبية:

14-Cotler, Angelina (2005)- **Investing in women myths; realities of micro-credit program. P.H.D**, University of Ilion sat orbanc.

15-ESCWA. Economic and Social Commission for Western ASIA (2013)- "**Addressing Barriers to Women's Economic Participation in the Arab Region**", E/ ESCWA/ ECW/2012/1, 2 October United Nation, New York, pp 1- 37.

16-Kharouf A &Dababneh A (2007)- **Women Business Owners in Jordan; Characteristics, Contributions and Challenges**, The center of Arab Women for Training and Research and The International Finance Corporation (Gender Entreneuship Markets)m Jordan, Malhotr.

17-MAMMEN, K; PACXON, C. **Women's work and economi Development** (2000)- journal of Economic Perspectives, vol **14**, 2000, p: 141- 164.